

3-متطلبات المصرف الإلكتروني ومخاطره

سنتطرق في هذه النقطة إلى متطلبات المصرف الإلكتروني ومخاطره.

(1) متطلبات المصرف الإلكتروني

- البنية التحتية والتقنية:

في مقدمة المتطلبات الأساسية للمصارف الإلكترونية وجود بنية تحتية للمصارف، حيث إنها لن تكون معزولة عن بنية الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة وبقدر كفاءة البنية التحتية وسلامة سياسة السوق الاتصالية وتحديد السياسات التسعيرية مقابل خدمة الربط بالإنترنت. أما العنصر الثاني للبنية التحتية فيتمثل في تقنية المعلومات من حيث الأجهزة والبرمجيات والكفاءة البشرية المدربة وهذا دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة. ولم يعد المال وحده المتطلب الرئيسي، بل استراتيجيات التواءم مع العناصر وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تقييم التقنية بصورة منظمة وفاعلة وضمان الاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية.

- الكفاءة الإدارية المقننة مع عنصر التقنية:

هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، والأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء إلى كفاءة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والإدارية المتصلة بالنشاط المصرفي الإلكتروني.

- التطوير واستمرارية التنويع:

حيث إن انتشار شبكات الإنترنت واستعمالها في المصارف أدى إلى تطور غير مسبوق في مجال الاتصال، وفي سهولة الوصول للمعلومات.

- التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية:

والتفاعل لا يكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنية التقنية، وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي.

- الرقابة التقنية الحيادية:

إن من أهم عناصر النجاح التقييم الموضوعي وإيجاد الثغرات، ولذلك أقامت أغلبية مواقع المصارف الإلكترونية جهات مشورة في تخصصات التقنية والتسويق والنشر الإلكتروني لتقييم فعالية وأداء مواقعها.

(2) مخاطره

يتعرض المصرف الإلكتروني، وإن كان له الكثير من المميزات، إلى مخاطر كبيرة سواء على مستوى الحفاظ على أموال تلك النوعية من المصارف، أو على مستوى الاقتصاد القومي كله، وتتمثل هذه المخاطر الممكنة في مخاطر التشغيل ومخاطر السمعة ومخاطر قانونية ومخاطر أخرى.

وفيما يلي يتم التعرض لكل منها:

أ- **مخاطر التشغيل:** تشكل أهم المخاطر التي تواجهها المصارف، وتنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم أو عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز أعمال الصيانة، وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء، وذلك على النحو التالي:

- عدم التأمين الكافي للنظم:

تنشأ هذه المخاطر عن إمكان اختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات المصرف بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها، سواء تم ذلك من خارج المصرف أو من العاملين به، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف ذلك الاختراق وإعاقته.

من هنا، يتوجب على المصارف تطوير أنظمة الحماية الملائمة وإدارة أنظمتها الداخلية بما يتناسب والمعايير والقواعد المعمول بها دولياً، على أصعدة التأكد من هوية العملاء وشرعية التوقيع الإلكتروني والتشفير وخلافه.

- عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة:

وتنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها (بطء الأداء على سبيل المثال) لمواجهة متطلبات المستخدمين، وعدم السرعة في حل هذه المشاكل وصيانة النظم، وخاصة إذا زاد الاعتماد على مصادر خارج المصارف لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة.

- إساءة الاستخدام من قبل العملاء:

ويرد ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية، أو سماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين، أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية، أو بعدم اتباعهم إجراءات التأمين الواجبة.

ب- مخاطر السمعة:

تنشأ مخاطر السمعة في حالة وجود رأي عام سلبي تجاه المصرف، وقد ينشأ من عدم توفر وسائل الحماية الكافية والمؤكدة للبيانات التي يحتفظ بها المصرف، الخاصة بعملائه أو وقوع بعض عمليات الاختراق لنظم المصرف الإلكترونية واقتحامها من قبل بعض الغرباء أو العاملين في المصرف ذاته، وهذا ينشأ عنه وجود سمعة سيئة للمصرف.

ج- المخاطر القانونية:

تحدث المخاطر القانونية عندما لا يحترم المصرف القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها، أو عندما لا تكون نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة، وتبرز أهم التحديات القانونية المتمثلة في تحدي قبول القانون للتعاقدات الإلكترونية، وحجيتها في الإثبات، ووسائل الدفع، والتحديات الضريبية، وإثبات الشخصية، والتوقيعات الإلكترونية، وأنظمة الدفع النقدي، والمال الإلكتروني، وسرية

المعلومات، وأمن المعلومات، والمسؤولية عن الأخطاء والمخاطر، وحجية المراسلات الإلكترونية، ومسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات المصرف، علاقات وتعاقدات المصرف مع الجهات المزودة للتقنية أو المورد لخدماتها.

د- المخاطر الأخرى:

يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، من ذلك مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق. فعلى سبيل المثال، فإن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء وامتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم.